أحاديث في السياسة لا تصح

خلافة النبوة

(الحلقة الثالثة)

تذكير للقارئ

كان قد سبق لي وأن عالجت موضوع "خلافة النبوة" ضمن الإطار العام **لأحاديث في السياسة لا تصح**

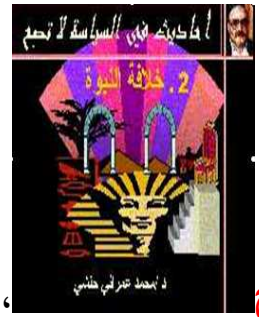

، وقدمت خطوطه العريضة في محاضرات ب المغرب وبكندا، إلا انه لم يتسن لي طبع الكتاب لظروف حالت دون ذلك، إلى أن طلع على موقع جماعة العدل والإحسان سنة 2007 م شخص يدعى: محمد بن الأزرق الأنجري ونشر على موقع الجماعة موضوعاً حمل عنوان: **حديث الخلافة بميزان المحدِّثين**، ذهب يتمحل فيه تصحيح مثل هذا الخبر الواهي، مدعياً بأنه من أصحاب المعرفة بعلم الحديث!!!، ومصنفاً لبعض المعارضين لأطروحته وأطروحة جماعته بأنهم ليسوا من أصحاب الشأن الحديثي!!! كي يتجشموا عناء إبطال هذه الدعوى.

وهو ما دفع بي إلى الدخول على خط تماس هذه الدعوى المتهافتة لأعمل على إحقاق الحق بدليله فيها رداً على الرجل بما يستحق معتمدين على نصه بالذات، مادام هو عماد شقشقته، حتى يكون الرد أبلغ، ثم لتقرير حقيقتين:

أ) بيان بطلان خبر "خلافة النبوة" من خلال ما عرض هو نفسه من نصوص،
ب) إقامة الدليل على تسلط الرجل، بخلاف دعواه، على الحقل الحديثي، وبأنه لا هو من عيره ولا هو من نفيره بأدلة ملموسة من خلال ما سطر يراعه.

وسوف أورد فيما يلي نص السيد الأنجري بالكامل، وأسطر فوقه بخلفية صفراء، انتقاداتنا لأقواله أو تعليقاتنا عليها أو فقط لإضفاء مزيد من التوضيح والشرح على نصه مولين عناية

خاصة لما يستحق التنبيه عليه أو التعمق فيه بعلامة يد وقف ، كي نثير انتباه القارئ إلى أننا نحتاج منا إلى مزيد تعليق وتمحيص، ومحيلين القارئ على الهوامش الضرورية، ملونة بخلفية رمادية، كي نميزها عن نص السيد الأنجري الأصلي الغفل منها.

واستأنف السيد الأنجري يقول:

القسم الثاني: الشواهد الناقصة

ثالثا: شاهد معاذ وأبي عبيدة رضي الله عنهما:

وقد روي عنهما، أو عن أحدهما من طرق:

الطريق الأول:

قال الدارمي[1] في السنن155/2: أخبرنا مروان بن محمد {بن حسان الأسدي الطاطري، أبو بكر الشامي (ت: 210 هـ) وهو ثقة}، حدثنا يحيى بن حمزة {بن واقد، أبو عبد الرحمن البتلهي (من بيت لهيا) الشامي القاضي (108 هـ - 183 هـ) وهو ثقة رمي بالقدر }، حدثني أبو وهب {عبيد الله بن عبيد الكلاعي الدمشقي (ت:132 هـ) وهو صدوق ليس من رجالات الشيخين في الصحيح }، عن مكحول {أبو عبد الله الشامي (ت: 113 هـ) وهو ثقة كثير الإرسال وربما دلس }، عن أبي ثعلبة الخشني {جرثوم

[1] هو إمام أهل زمانه: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي التميمي، أبو **محمد** السمرقندي الحافظ (ت : 255 هـ).

الشامي (ت: 75 هـ) وهو صحابي}، عن أبي عبيدة بن الجراح {عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي الفهري المدني ثم الشامي (ت: 18 هـ) الصحابي الجليل أمين الأمة}، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أول دينكم نبوة ورحمة، ثم خلافة ورحمة، ثم ملك أعفر، ثم ملك وجبروت، يستحل فيها الخمر والحرير.

قال أبو محمد[2]: سئل عن أعفر فقال: يشبهه بالتراب، وليس فيه خير.

قلت:

الخبر ضعيف ب الانقطاع لأن مكحول لم يلق أبا ثعلبة.

وأضاف السيد الأنجري:

ورواه البزار[3] في مسنده108/4 والخطابي في الغريب249/1 بإسنادين آخرين عن يحيى بن حمزة.

قلت:

وأخرج البزار في: "البحر الزخار" (4: 1145/96) متابعاً في يحيى بن حمزة فقال: حدثنا محمد بن مسكين {بن نميلة، أبو الحسن اليمامي، نزيل بغداد (ت: 289 هـ) وهو ثقة}، قال: أخبرنا يحيى بن حسان {بن حيان التَّنِّيسي البكري الدمشقي، أبو زكريا البصري، سكن تنيس (ت: 208 هـ) وهو ثقة}، قال: أخبرنا يحيى بن حمزة { وهو ثقة رمي بالقدر }، عن أبي وهب {عبيد الله بن عبيد الكلاعي الدمشقي (ت:132 هـ) وهو صدوق ليس من رجالات الشيخين في الصحيح }، عن مكحول ، عن أبي ثعلبة الخشني ، عن أبي عبيدة بن الجراح، .....{الخبر بتمامه}.

[2] هو الدارمي.
[3] هو أبو بكر: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري (ت: 292 هـ) وهو ثقة جوال يخطئ.

والخبر **ضعيف** ب **الانقطاع** لأن **مكحول** لم يلق *أبا ثعلبة*.

قلت:

وأخرجه أبو سليمان الخطابي[4] من حديث[5]:

محمد بن يحيى الذهلي {**بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، أبو عبد الله النيسابوري (ت: 258 هـ) وهو** *ثقة حافظ*}، **أخبرنا** *إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأموي* {**أبو النضر الفراديسي الدمشقي (141 هـ - 227 هـ) وهو** *ثقة*[6] }، **أخبرنا يحيى بن حمزة { وهو** *ثقة* **رمي بالقدر** }، **حدثني عبيد الله بن عبيد الكلاعي** {**أبو وهب الدمشقي (ت:132 هـ) وهو** صدوق **ليس من** *رجالات الشيخين في الصحيح* }، **عن مكحول** 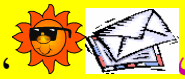 ، **عن** *أبي ثعلبة الخشني* ، **عن***أبي عبيدة بن الجراح*، **قال: قال رسول الله ﷺ:**

إن أول دينكم بدأ نبوة ورحمة، ثم تكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملكاً وجبرية، يستحل فيها الدم.

والخبر **ضعيف** ب **الانقطاع** لأن **مكحول** لم يلق *أبا ثعلبة*.

قلت:

وأخرجه الخطابي من طريق آخر فقال[7]:

وحدثناه *يوسف بن موسى* {**بن راشد بن بلال القطان، أبو يعقوب الكوفي، ثم الرازي، ثم البغدادي (ت: 253 هـ) وهو** *صدوق*}، **قال: أخبرنا جرير** {**بن عبد الحميد بن قرط الضبي، أبو عبد الله الرازي الكوفي القاضي (ت: 188 هـ) وكان** *ثقة صحيح الكتاب*، **إلا أنه صار في آخر عمره** *يهم* **من حفظه**}، **عن ليث** {**بن أبي سليم بن زنيم القرشي، أبو بكر الكوفي (ت: 148 هـ) وهو**

---

[4] هو العلامة المحدث المخضرم الجوال: أبو سليمان : حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت: 388 هـ).

[5] غريب الحديث (1 : 248 – 249).

[6] **وثقة من معاصريه:أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان.** له ترجمة في: "الجرح والتعديل" (2: 710/208). **وقال ابن حجر:** *صدوق* **ضعف بلا مستند.** "تقريب التهذيب" (1: 334/78).

[7] غريب الحديث (1 : 249).

متروك[8]{، عن **ابن سابط**[9]{عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط القرشي الجمحي المكي (ت: 118 هـ) وهو *ثقة كثير الإرسال* **تحاشاه البخاري** في *الصحيح*[10]}، **عن** *أبي ثعلبة* {(ت: 75 هـ)}، عن أبي عبيدة {(ت: 18 هـ)}، عن النبي ﷺ نحوه.

قلت:

وهذا السند يعاني من **متروك** وهو **ليث بن أبي سليم**، زيادة على **انقطاعه** بين *ابن ساباط* (ت: 118 هـ) و*أبي ثعلبه* (ت: 75 هـ) ، لأن **ابن سابط** لم يدرك أبا **ثعلبة**[11].

قلت:

والخبر، زيادة على كل هذه الآفات، ضعيف من وجه آخر عند البخاري لأن ابن سابط ليس من رجالات الأخير في الصحيح!!

لكن، وجرياً على عادة كل الحشوية في استنتاج عكس ما تقول به المعطيات الصرفة الخام، فإن السيد **الأنجري** يتحفنا بقوله:

وهذا الطريق **حسنه** **الحافظ السيوطي**[12] **في تاريخ الخلفاء ص10.**

---

8 قال يحيى بن معين: ليث بن أبي سليم ضعيف إلا أنه يُكتب حديثه. وقال الإمام أحمد فيه: مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس. وقال أيضاً: ليث لا يفرح بحديثه. وكان يحيى بن سعيد القطان سيئ الرأي فيه ولا يحدث عنه. وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وقالا: ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث. وضعفه ابن سعد وسفيان بن عيينة، والجوزجاني، وقال ابن سعد: كان رجلاً صالحاً عابداً وكان ضعيفاً في الحديث. وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه القطان (يعني: يحيى بن سعيد)، وابن مهدي (عبد الرحمن)، وابن معين، وأحمد. وقال يعقوب بن شيبة: هو صدوق ضعيف الحديث. وقال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: مجمع على سوء حفظه قال ابن حجر العسقلاني : صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك.

9 ورد في الأصل : **أسباط، وهو تحريف.**

10 **وأخرج مسلم من حديثه حديثاً في كتاب: الفتن وأشراط الساعة.**

11 هو لم يدرك الصحابي جابر بن عبد الله. الذي قال أبو سليمات بن زبر أنه توفي سنة 72 هـ، وقال ابن سعد والهيثم بن عدي أنه مات سنة 73 هـ وقال محمد بن يحيى بن حبان: سنة 77، وقال أبو عون المدني، وخارجة بن الحارث الجهني، وعلي بن عبد الله التميمي، وأبو الحسن المدائني، والواقدي، والمفضل بن غسان الغلابي، ويحيى بن بكير، وأبو عبيد، وعمرو بن علي، وخليفة بن خياط، أنه توفي سنة 78 هـ وهو يرسل عنه.

وهو كما قال ⚔!!!!، فرجاله ثقات ⚔!!!! رجال الصحيح ⚔!!!!، إلا أبو وهب وهو عبيد الله بن عبيد الكلاعي، وهو "صدوق" كما في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ص373.

قلت:

وقد لخصنا هذه الطرق في اللوح التالي، كي نساعد القارئ على استحضار بنيتها، والوقوف عن كثب عن تدليس السيد الأنجري وتهافت منطقه.

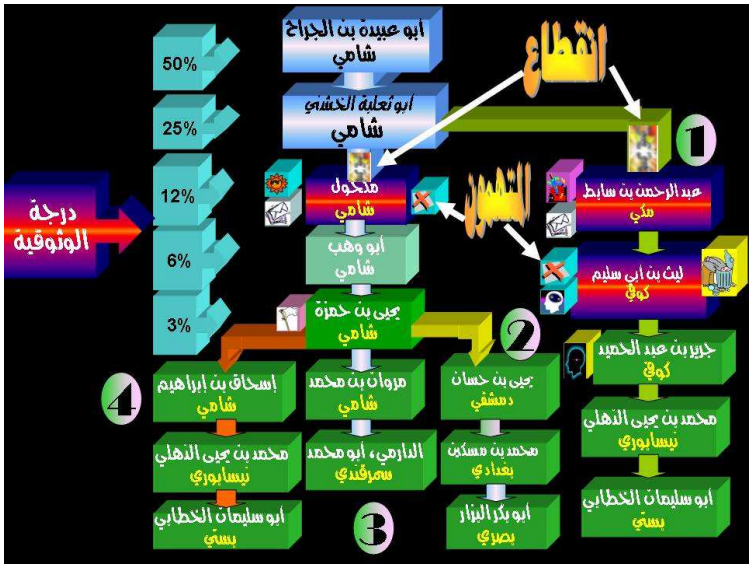

قلت:

قال الترمذي في تعريف الحديث الحسن:

أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك.

---

[12] جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي الشافعي (ت: 921 هـ). قال تلميذه الداودي: عاينت الشيخ وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفا وتحريرا، وكان مع ذلك يملي الحديث ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالا وغريبا ومتنا وسندا واستنباطا للأحكام منه، وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث، قال ولو وجدت أكثر لحفظته، قال ولعله لا يوجد على وجه الأرض الآن أكثر من ذلك.

قلت:

هناك ثلاثة مآخذ منهجية على هذا التعريف:

1) كونه فضفاضاً،

2) عدم اشتراطه الاتصال وهو سنام أي خبر كي يثبت ويُقبل، بحيث اندرج تحته بهذا التعريف، الحديث **المنقطع** والحديث **المرسل**، وكلاهما **ضعيفان** عند من يعتد بهم في هذه الصناعة.

3) حصر الرواة فقط فيمن لم يتهموا ب "الكذب" قاصر، مادام:

أ) **كثير الوهم**، و**كثير الخطأ**، متى كثر ذلك منه في روايته **أسقط وترك**، حال **ليث بن أبي سليم** في الطريق الأول في اللوح أعلاه، وكذلك:

ب) **مجهول الحال**، الذي تسقط روايته من الاعتبار، ليندرج ضمن قسيم **الضعيف** وليس هذا **الحسن**!!، *الذي لا يدري أحد ما هو؟*.

قلت:

وعرف **أبو سليمان الخطابي الحديث الحسن** بأنه:

ما عرف مخرجه واشتهر رجاله قال: وعليه مدار **أكثر الحديث**، وهو الذي **يقبله أكثر العلماء، ويستعمله الفقهاء.**

ويؤخذ على هذا التعريف نقيضتين:

أ) صدقه على **الحديث الصحيح** أيضاً. وفي هذا بلبلة اصطلاحية لا تليق بالعلم من جهة **التعريف الجامع المانع** {انظر كتابنا: **إشكاليات المصطلح في عوم الحديث**[13]}.

[13] يمكن إنزاله من موقعنا.

ب) ثم إن الحديث الحسن لا يمثل القسمة الغالبة على الأحاديث، ولا هو من ضروراته أن يقبل به أكثر العلماء. فمحددات تعريف الحديث الحسن هنا، لا تندرج ضمن المقومات الذاتية، أو العارضة الصالحة لتخصيصه.

قلت:

وعلق ابن الصلاح (ت: 643 هـ) على هذين التعريفين بقوله:

"كلّ هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح"

قلت:

بل ما يفصل الحسن عن الضعيف بالأولى!!!

فلا نعجب أن يدرج السيوطي وهو حاطب ليل شهير، كره الله له المنطق، كما حكى عن نفسه، وكغيره من المتأخرين منذ أن ألقى الانحطاط بجرانه على الساحة الحديثية، تحسين الطريق (1) أعلاه، مع كونه يعاني من آفات:

أ) الانقطاع ،

ب) وجود ليث بن أبي سليم فيه وهو متروك ،

ت) كون السند ضعيفاً (قبيحاً) عند البخاري، لوجود ابن سابط فيه، وهو ليس من رجالات البخاري في الصحيح .

قلت:

فكيف يَحْسُن!!! في أعين السيوطي المتأخر، ما قبُح في نظر إمام المحدثين بإطلاق، البخاري رحمه الله.

فهذا التحسين النقائضي الطارئ، الذي عرف به الترمذي نوعه، وخالفه آخرون فيه، هو من نوع تلك الخردة التي كان قد زهد فيها البخاري، لضعفها، أو لعدم توفر شروطه الرجالية فيها، واضطر اللاحقون، بعد نضوب ركاز الصحيح، بعد أن استحوذ عليه البخاري كله وملأ به صحيحه، إلى تمييع التعريف لإدخال هذه الخردة من النافذة، بعد أن أحكم البخاري رحمه الله وأوصد الباب على مثلها..

وظاهر أن "الحسن" بأي من التعريفين اعلاه، يندرج ضمن قسيم الضعيف ، وليست له منزلة وسط بين الصحيح والضعيف، كما قد يتوهم البعض.

ذلك، أن: الاتصال وسلامة الرجال، والسلامة من الشذوذ، تعتبر شروط أساسية للعزو إلى الرسول ﷺ، وتتنافى في المطلق مع ما قد يتطرق إليه الاحتمال.

قلت:

وقد عرف ابن حجر العسقلاني في: "شرح النخبة"، الحديث الحسن قياساً له على الحديث الصحيح لذاته بقوله:

ما نقله عدل تام الضبط، متصل الإسناد غير معلل ولا شاذ، فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته"

قلت:

أولاً: لا عبرة في المنهجية النقدية الحديثية الصلبة، سوى ب الصحيح لذاته، أما ما أطلق عليه الحشوية المتأخرون، ما بعد الشيخين: الصحيح لغيره!!!، فهو اسم على غير مسمى ويستعمل تكأة ومطية للكذب والافتراء على الرسول ﷺ، بما لم يقل.

ثانياً: إن خف الضبط، فمعناه وجود احتمال كبير للوهم والخطأ. والسلامة تقتضي تجنبه، إلا إن جاء معززاً من طرف راو آخر. وهو ما يقوم به المعيار الثنوي بداهة.

ثالثاً: لاحظ ما يعتري قول ابن حجر من خلف في العبارة: فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته!!!، حيث لا يفهم من اقتصاره على تمييع الضبط بتخفيفه، أنه لا بد وأن يظل: متصل الإسناد غير معلل ولا شاذ!!!

وهي شقشقة سفسطائية انقضى عمرها الافتراضي، بعد إدخالنا للمعيار الثنوي لمعايرة الأخبار موضوعياً.

ولا شك أن ما خفي من هذه الظاهرة الطارئة على الصناعة الحديثية كان أطم وأظلم، ذلك أن القصد الذي توخاه التحسينيون، سواء دروا به أم لم يدروا، هو الفك العملي والإجرائي لغزل الإمام البخاري رحمه الله وهدم لصرحه وسياجه، وفتح الباب شُرّعاً وعلى مصراعيه لدخول الكذب والافتراء من النافذة، بعد أن كان البخاري قد تمكن من صد الباب أمام هذا الزبد.

وأضاف السيد الأنجري:

الطريق الثاني:

عن ليث بن أبي سليم { بن زنيم القرشي، أبو بكر الكوفي (ت: 148 هـ) وهو متروك } ، عن عبد الرحمن بن سابط { القرشي الجمحي المكي (ت: 118 هـ) وهو ثقة كثير الإرسال تحاشاه البخاري في الصحيح[14] }، عن أبي ثعلبة {(ت: 75 هـ)}، عن معاذ {بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن المدني (ت: 18 هـ) وهو صحابي جليل} وأبي عبيدة {تقدمت ترجمته (ت: 18 هـ)}، قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

> إن هذا الأمر بدأ رحمة ونبوة، ثم يكون رحمة وخلافة، ثم كائن ملكا عضوضا، ثم كائن عتوا وجبرية وفسادا في الأرض، يستحلون الحرير والفروج والخمور، يرزقون على ذلك وينصرون حتى يلقوا الله عز وجل.

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ص31، والطبراني في المعجم الكبير156/1 و53/20، والبزار في المسند109/4، وأبو يعلى في المسند177/2، وابن قانع في معجم الصحابة234/2، والبيهقي في السنن159/8 وشعب الإيمان16/5، وأبو عمرو الداني في لسنن الواردة في الفتن699/3، وابن البر في التمهيد245/14، وابن عساكر في تاريخ دمشق102/66، والحافظ ابن حجر في الأربعين المتباينة السماع ص28، كلهم من طرق كثيرة، عن ليث بن أبي سليم به.

قلت:

لجأ السيد الأنجري هنا، كأي حشوي يسعى إلى ضغضغة عقل قارئه الجاهل بهذه التراثية، إلى حشد وركم هذه المراجع الثانوية التي لا قيمة لها، ولا تضيف من قطمير إلى

14 وأخرج مسلم من حديثه حديثاً في كتاب: الفتن وأشراط الساعة.

معوماتنا، مادامت كل هذه الطرق تنتهي إلى ليث بن أبي سليم المتروك بالإضافة إلى

الانقطاع في أول السند لأن عبد الرحمن بن سابط لم يلق أبا ثعلبة، كما تقدم في الطريق قبل هذا.

وأضاف السيد الأنجري:

قال الحافظ ابن كثير في البداية20/8: إسناده جيد .

قلت:

وأنى له أن يكون كذلك ؟

وأضاف السيد الأنجري:

وحسنه ابن حجر في الأربعين.

قلت:

وقد فصلنا القول في تعريف ابن حجر ل "الحسن" أعلاه.

ثم، إن هذا ليس بغريب من ابن حجر رحمه الله، وهو زعيم الحشوية المتأخرين بإطلاق، الذي دأب في شرحه لمتن صحيح البخاري في كتابه: "فتح الباري" بالأخبار الضعيفة مدخلاً لها لمجال التداول وكأنها صحيحة نطق بها المعصوم ﷺ

وهي مقاربة لا تغتفر من مثله.

وانظر أمثلة من هذا الحشو على هذا الموقع تحت عنوان:
فتوى اقتناء السكن الربوي: في مماحكات حشوية المحدثين وتهافت منطقهم في التصحيح، وقفة مع حشوي قديم: الحافظ ابن حجر العسقلاني

وأضاف السيد الأنجري:

وكذلك فعل الألباني في التعليق على سنة ابن أبي عاصم.

قلت:

وتصحيحات الشيخ الألباني كتحسيناته هي أسماء على غير مسميات.

وقد فصلنا القول في نوعية تصحيحاته في كتابنا: " كيف يرد الخطأ على المحدِّثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم:الشيخ الألباني نموذجاً. وكنا قد قررنا بدليله وكقاعدة عامة: أن "السلسلة الصحيحة" للشيخ الألباني، كلها ضعيف في ضعيف ولا يسلم منها ولا خبر واحد. ولا يتعبد أو يعمل بما ورد فيها سوى شقي أو غبي او جاهل.

وأضاف السيد الأنجري:

قلت (الأنجري): هو حسن لغيره ، ف ليث بن أبي سليم فيه ضعف، وباقي رواته ثقات .

قلت:

أين مخك يا رجل ؟

فالخبر يدور مع ليث حيث دار، وضعف الخبر جاء من هذه الحيثية، لكونه متروكاً .

ثم كون باقي الرواة ثقات لا يلغي الاعتبارات الأخرى المرتبطة بهم.

فوثاقة عبد الرحمن بن سابط ، لم تشفع له عند البخاري رحمه الله، لكثرة إرساله فتجنب الإخراج له في صحيحه.

انتهى وتليه الحلقة الرابعة